

هل كتب عثمان المصحف على الأحرف السبعة؟

إعداد الدكتور: حمزة عواد
(علم القراءات والترتيل) كلية العلوم الإنسانية
والحضارة الإسلامية جامعة وهران

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد،،

فإن الله تعالى قد قضى على يد الخليفة الراشد الإمام عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه، قضاء عظيمًا، حاز به فضلًا جسيمًا، وذلك أنه لما اختلفت أمة الإسلام في كتاب ربها، هيأه سبحانه لجمعها على مصحف واحد، أزال به كل خلاف وشحناء، وكل عداوة وبغضاء.
وقد كان لذلك قصة يرويها أهل التاريخ، عن ابن شهاب قال: ثم أخبرني أنس بن مالك الأنصاري:

«أنه اجتمع لغزوة أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق، قال: فتذاكروا القرآن فاختلّفوا فيه، حتى كاد يكون بينهم فتنة، قال: فركب حذيفة بن اليمان -لما رأى من اختلافهم في القرآن- إلى عثمان، فقال: «إن الناس قد اختلفوا في القرآن، حتى -والله- لأخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف»، قال: ففزع لذلك عثمان فزعا شديدًا، فأرسل إلى حفصة فاستخرج الصحف التي كان أبو بكر أمر زيدًا بجمعها، فنسخ منها مصاحف، فبعث بها إلى الآفاق»⁽¹⁾.

(1) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص 282، وابن شبه في تاريخ المدينة ج 3 / ص 991، وابن أبي داود في المصاحف رقم (71)، وابن حبان في صحيحه رقم (4506).

ولست بصدد ذكر القصة كاملة، وكيفية كتابة الإمام عثمان رضي الله عنه لمصحفه، فإن لذلك موضوعاً آخر غير هذا، وإنما المراد بيان كون ذلك الفعل منه حاز على رضا الأمة جمعاء.

فقد كان الصحابة في الأحياء، ولم ينكروا من أمر ذلك المصحف شيئاً، عن مصعب بن سعد قال: «أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، أو قال: لم ينكر ذلك منهم أحد»⁽¹⁾.

بل إن الخليفة من بعده علي بن أبي طالب رضي الله عنه حكى موافقتهم وثناءهم على ذلك، قال رضي الله عنه: «فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملائنا جميعاً، فقال: «ما تقولون في هذه القراءة...؟»، قلنا: فما ترى؟ قال: «نرى أن يجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا يكون اختلاف»، قلنا: فنعم ما رأيت»⁽²⁾.

وعن غنيم بن قيس المازني قال: قرأت القرآن على الحرفين جميعاً، والله ما يسرني أن عثمان لم يكتب المصحف، وأنه ولد لكل مسلم كلما أصبح غلام، فأصبح له مثل ماله، قلنا: لم يا أبا العنبر؟ قال: «لو لم يكتب عثمان المصحف؛ لطفق الناس يقرؤون الشعر»⁽³⁾. وقال الحارث المحاسبي رحمته الله: «ولقد وفق لأمر عظيم، ورفع الاختلاف؛ وجمع الكلمة؛ وأراح الأمة»⁽⁴⁾.

ولو قمنا بإحصاء ثناء الأمة على ذلك العمل الجليل لأعيانا الأمر، ويكفي عثمان رضي الله عنه فخراً أن الأمة من عصورها الأولى اعتمدت عمله فهي لا تستغني عنه إلى اليوم، ولا تكتب

(1) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص 284، وابن شبة في تاريخ المدينة ج 3/ ص 1004 مختصراً، ورواه ابن أبي داود في المصاحف رقم (80) و(81).

(2) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص 285، وابن أبي داود في المصاحف رقم (76)، والمستغفري في فضائل القرآن رقم (421)، والداني في المقنع ص 18، والبيهقي في السنن الكبرى رقم (2375)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ج 39/ ص 244 وص 245 وص 246، وعند بعضهم اختصار. قال الحافظ ابن حجر: «وسنده حسن». فتح الباري ج 13/ ص 343، وقال أيضاً: «صحيح». الفتح ج 9/ ص 18.

(3) رواه ابن أبي داود في المصاحف ص 170.

(4) البرهان في علوم القرآن ج 1/ ص 239.

مصاحفها إلا وفق ما كتبه ﷺ.

ولما كان القرآن نازلاً على أحرف سبعة كما تواتر عن سيد الخلق ﷺ، استشكل كثير من العلماء طريقة كتابة عثمان رضي الله عنه لذلك المصحف، أكان على الأحرف السبعة جميعها، أم على بعض منها أم اقتصر على واحد فقط.

وقد كتب في هذا الموضوع بالذات كتابات كثيرة، وخاض فيه قديماً وحديثاً العلماء، واختلفت مذاهبهم باختلاف مشاربهم، وإنما أردت في هذا المقال أن أدلي بدلوي بين الدلاء، مسهماً في تجلية ذلك لمن ابتغى الوضوح والجلاء، وراجياً من الله العون والسداد.

ولقد أتيت بعد هذه المقدمة بتمهيد، وطأت به للمبحثين بعده وهما:

المبحث الأول: في ذكر الخلاف في هذه المسألة بين من قال إنه على الأحرف السبعة جميعها، ومن قال إنه ببعض منها.

المبحث الثاني: في مناقشة الأقوال جميعها، وبيان الراجح منها.

ثم مسك الختام، خاتمة جاءت على نسق النهايات، رددت فيها الكلام إلى البدايات، وكذلك كل عمل يؤول إلى فناء كما نشأ من فناء، وعند الله البقية.

أسأل الله أن يعينني ويسدد خطاي، ويلهمني التوفيق فيما أفعل وفيما أذر، إنه هو الموفق لا إله إلا هو سبحانه.

تمهيد

كتب النبي ﷺ القرآن في زمنه على ما اتفق له من أدوات كاللخاف وقطع الأديم والعسب ورقائق الحجارة وغير ذلك، ولم يرتب مصحفاً كاملاً كما حدث بعده، لأن زمنه زمن وحي، ولا يعلم انتهاء الوحي إلا بموته ﷺ، فلذلك لم يكتب مصحفاً لاحتمال النزول دائماً⁽¹⁾.

واشتغل أبو بكر رضي الله عنه بإقامة الدولة، فلم يفكر في شيء لم يفعله رسول الله ﷺ حتى كان يوم اليمامة حين استحر القتل بالقراء، فأشير عليه بجمع القرآن، ولما كان القراء متوافرون في

(1) ينظر البرهان في علوم القرآن ج 1/ ص 262، والإتقان ص 153.

زمنه ﷺ حاول جمع ما تفرق بين الناس من المكتوب بين يدي النبي ﷺ، فكلّف بذلك زيد ثابت، فقام بالأمر على أكمل وجه ﷺ، ومن ثم صار هناك شيء يقال له صحف أبي بكر. ولم تسم هذه الصحف مصحفًا، وبقيت حكرًا عليه وعلى الخليفة بعده، فلم تنشر بين الناس، ولم تنسخ أبدًا، لأمر.

أولاً: لأن الناس كانوا قد تلقنوا القرآن من النبي ﷺ مختلفين في أحرفهم، فلا يصح إلزامهم بشيء غير الذي تلقنوه من النبي ﷺ، وما كان أبو بكر ﷺ الذي يمنع الناس مما أباحه لهم رسول الله ﷺ، وقد توقف في أقل من ذلك، في كتابته.

ثانياً: لأن هذه الصحف كانت عبارة عن نسخ لما كان في زمنه ﷺ، دون أن يكون لها طابع المصحف الذي يقرأ فيه جميع الناس، فكأنها كانت نسخة طبق الأصل لجميع ما كتب بين يدي النبي ﷺ.

ثالثاً: الذي يظهر - والله أعلم - أن ما كتب بين يديه ﷺ كان يكتب للناس على اختلاف حروفهم التي يُعلّمون بها، فكانت صحائفهم مختلفة الحروف، ولما كان الأمر كذلك، فإن صحف أبي بكر ﷺ كانت على الأحرف السبعة.

ولعل هذا هو السر في عدم تسميتها مصحفًا، والعدول بها إلى لفظة الصحف، لأن المصحف لا يكون فيه تكرار للآيات، ولعلها كانت في صحف أبي بكر أوراق مكررة بحسب تعدد الحروف المكتوبة عليها، والله أعلم.

فاكتفى ﷺ بجمع ذلك المكتوب وحفظه، إلى حين يأتي وقت استعماله، فكان ذلك في زمن عثمان ﷺ.

ولما كان زمن عثمان، وحصلت الفتنة باختلاف القراء في حروفهم، حتى كاد يكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا، احتاج عثمان إلى أن يحسم الخلاف والنزاع، فجمع الناس على مصحف واحد، ألزم به كل الناس في جميع الأمصار، وبذلك دُرئت الفتنة، فجزاه الله خيراً.

وقد اختلف الناس في هذا المصحف الذي كتبه عثمان ونسخ عنه مصاحف أرسلها إلى الأقطار الإسلامية، أكان على حرف واحد أو أحرف عدة، وهل كتب على السبعة، أم أنه

اقتصر من ذلك على بعض منها.

ويمكن حصر هذه الأقوال في مذهبين رئيسيين مختلفين:

الأول: أن عثمان رضي الله عنه لم يترك من الأحرف السبعة شيئاً إلا وزبره في مصحفه.

والثاني: أنه انتقى من تلك الأحرف ما كتب به مصحفه.

المبحث الأول

في ذكر الأقوال

في هذه المسألة وأدلت أصحابها

أولاً: القول بأن عثمان كتب مصحفه على الأحرف السبعة

هذا القول نسبته شيخ الإسلام ابن تيمية إلى طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام، ولم أعثر بعد البحث والتنقيب من قال به قبل القاضي أبي بكر الباقلاني، وأسوق قوله هنا رحمه الله تعالى، قال: «والذي نذهب إليه...، أن جميع هذه الأحرف السبعة قد كانت ظهرت واستفاضت عن الرسول ﷺ،... وأن عثمان والجماعة قد أثبتت جميع تلك الأحرف في المصاحف، وأخبرت بصحتها، وخيرت الناس فيها»⁽¹⁾.

ولعل هذا هو السبب في ذكر ابن تيمية له دون غيره في قوله رحمته تعالى: «وذهب طوائف من الفقهاء والقراء وأهل الكلام إلى أن هذا المصحف مشتمل على الأحرف السبعة، وقرر ذلك طوائف من أهل الكلام كالقاضي أبي بكر الباقلاني وغيره، بناء على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الأحرف السبعة»⁽²⁾.

وقال به من المعاصرين للباقلاني ابن حزم وأبو عمرو الداني في أحد قوليه، واستحسنه المهدوي، وقال به أيضاً السرخسي وأبو حامد الغزالي والجبيري، وغيرهم⁽³⁾.

قال أبو عمرو الداني: «وإن أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ومن بالحضرة من جميع الصحابة؛ قد

(1) الانتصار للقرآن ص 95 - 96.

(2) مجموعة الفتاوى ج 13 / ص 395.

(3) ستأتي أقوالهم جميعاً.

أثبتوا جميع تلك الأحرف في المصاحف، وأخبروا بصحتها، وأعلموا بصوابها، وخيروا الناس فيها، كما كان صنع رسول الله ﷺ»⁽¹⁾.

وقال السرخسي: «اعلم بأن الكتاب هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، المكتوب في دفات المصاحف، المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا»⁽²⁾.

وقال أبو حامد الغزالي: "وحدّ الكتاب ما نقل إلينا بين دفتي المصحف على الحرف السبعة المشهورة نقلا متواترا»⁽³⁾.

وقال الجعبري: «والصحيح أن المصاحف العثمانية مشتملة على الأحرف السبعة»⁽⁴⁾.

وقال بهذا القول من المعاصرين علماء كثر، كابن المنير الحسني، ومحمد بخيت المطيعي⁽⁵⁾ وعبد العظيم الزرقاني، وغيرهم.

يقول الزرقاني رحمه الله: «ولم يرد أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفا واحدا كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء، فلنستمسك بالمتفق عليه حتى يثبت لدينا ما ينفيه، فما يكون لنا أن نترك اليقين للشك»⁽⁶⁾.

وقال به أيضا د. عبد الحلیم النجار، ود. عبد الصبور شاهين، ود. صبحي صالح، ود. عبد العال سالم مكرم، ولييب السعيد، وغيرهم كثير⁽⁷⁾.

وحجة هؤلاء العلماء ما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله من أنه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء

(1) جامع البيان ص 34 - 35.

(2) أصول السرخسي ج 1 / ص 279.

(3) المستصفى ج 2 / ص 9.

(4) كنز المعاني في شرح حرز الأمان ج 2 / ص 30.

(5) ينظر للأول: هدي أهل الإيمان ص 49، وللثاني: الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن ص 41 وما بعدها.

(6) مناهل العرفان ج 1 / ص 398.

(7) ينظر لذلك: رسم المصحف، غانم قدوري الحمد ص 146.

من كتاب ربها.

قال الباقلاني رحمه الله: «وأنه لا يجوز أن يضاف إلى عبد الله أو أبي بن كعب أو زيد أو عثمان أو علي أو واحد من ولده وعترته جحد آية أو حرف من كتاب الله ﷻ أو تغييره، وقراءته على غير الوجه المرسوم في مصحف الجماعة، بأخبار الآحاد وما لم يبلغ منها حد التواتر والانتشار، وأن ذلك لا يحل ولا يسع، بل لا يصلح عندنا إضافة ذلك إلى أدنى المؤمنين منزلة من أهل عصرنا بخبر الواحد، وما لا يوجب العلم، فضلا عن إضافة ذلك إلى جلة الصحابة والأماثل، وتعليقه عليهم بما دون التواتر والانتشار من الأخبار التي لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل...»⁽¹⁾

فعندهم أنه ليس إلى عثمان ولا إلى غيره أن يسقط حرفا من أحرف كتاب الله، بل ليس ذلك حتى إلى رسول الله نفسه، فكيف يقال هذا عن عثمان رضي الله عنه، ولو وقع الأمر على سبيل التسليم «فأين منه الصحابة الأغيار على كتاب الله وسنة رسوله»⁽²⁾.

ومن زعم أن عثمان إنما فعل ذلك لمصلحة اجتماع الأمة، ويجوز له عند الضرورة ما لا يجوز في غيرها، فليس له ذلك، لأن دفع الفتنة لا يكون بفتنة مثلها، وترك ما أنزل الله لا شك فتنة أعظم.

يقول الشيخ عبد العظيم الزرقاني رحمه الله: «ثم إن دفع الفتنة وتوحيد الكلمة بين المسلمين؛ لا يتوقف على ترك ستة أحرف وإبقاء حرف واحد من الأحرف التي نزل القرآن عليها، بل إن الذي يدفع الفتنة ويوحد الكلمة هو إقرار النازل كما نزل من تعدد حروفه السبعة رحمة بهذا الأمة، غاية ما في الباب هو إحاطة المسلمين بهذه الحروف، حتى يتركوا ما عداها، ولا يعتمدوا سواها، وحتى يعتمد كل منهم صواب قراءة غيره، ما دامت قراءته لا تتعدها، ومن هنا تجتمع كلمتهم، وتنطفئ فتنتهم»⁽³⁾.

ومن حجج هؤلاء القوم أيضا أنه لا توجد قراءة ثابتة عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة

(1) الانتصار للقرآن ج 1 / ص 61-62.

(2) معجم علوم القرآن ص 117.

(3) مناهل العرفان ج 1 / ص 398.

تخالف مصحف عثمان رضي الله عنه، وأن ما نقل من ذلك فإما غير صحيح، أو أنه مما لا تقوم به الحجة، لأنه من أخبار الآحاد، ولا ينقل قرآن بأخبار الآحاد.

يقول الباقلاني: «وإننا لا نجوز أن نثبت قرآنا بطريق لا يوجب العلم ولا يقطع العذر، وإن الشهادة على أدنى المؤمنين منزلة بمثل ذلك وأنه قد زاد في كتاب الله تعالى ما ليس منه أو نقص شيء منه غير مقبولة، فلا يجب الاعتداد بمثل هذه القراءات على وجهه»⁽¹⁾.

هذه جملة أدلة القوم، وستأتي مناقشتها إن شاء الله تعالى.

ثانيا: ذكر من قال إن عثمان انتقى في مصحفه من الأحرف السبعة

القول بأن عثمان رضي الله عنه انتقى في مصحفه ما انتقاه، وترك ما سوى ذلك، مع أنه صح عنده أنه حرف من أحرف القرآن السبعة التي نزل بها، هو قول السلف قاطبة، وعليه المحققون من العلماء وأئمة الدين، صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وابن الجزري رحمهما الله كما سيأتي.

فهو قول سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب والطبري والطحاوي وابن أبي هاشم تلميذ ابن مجاهد وأبي الفضل الرازي ومكي بن أبي طالب، وأبي عمرو الداني في قوله الثاني، والمهدوي وابن عبد البر وابن أبي الرضا الحموي وابن تيمية وابن القيم والشاطبي أبي إسحاق وابن الجزري وتلميذه النويري، ومن المعاصرين علي بن محمد الضباع ومحمد أبو زهرة ومحمد رشيد رضا وابن عثيمين وعبد الفتاح شلبي وغانم قدوري الحمد وغيرهم كثير لا يمكن إحصاؤهم⁽²⁾.

(1) الانتصار ج 2/ ص 425.

(2) سقت هاهنا أقوال كثير منهم، وينظر لأقوال الآخرين: المقنع للداني ص 123. والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ج 2/ ص 539، والتمهيد له ج 8/ ص 291 و 296. والقواعد والإشارات لابن أبي الرضا الحموي ص 34. والطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص 18. والاعتصام للشاطبي ص 132. وشرح طيبة النشر للنويري ج 1/ ص 158. وسمير الطالبين للضباع ص 15. والمعجزة الكبرى لأبي زهرة ص 27 و ص 30. وفتاوى المنار لمحمد رشيد رضا ج 22/ ص 337-342. والشرح

يقول شيخ الإسلام رحمته الله: «فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة، بل يقولون إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المستفيضة تدل على هذا القول»⁽¹⁾.

إلا أن هؤلاء اختلفوا في هذه القراءات التي يقرأ بها الناس اليوم.

فالذي عليه الإمام سفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب وابن جرير الطبري وأبو طاهر بن أبي هاشم والطحاوي وكثير من الفقهاء أنها من حرف واحد فحسب.

قال ابن أبي داود: حدثنا أبو الطاهر قال: «سألت سفيان بن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين، هل تدخل في السبعة الأحرف؟ فقال: لا، وإنما السبعة الأحرف كقولهم: هلم، أقبل، تعال، أي ذلك قلت أجزأك». قال أبو الطاهر: «وقاله ابن وهب»⁽²⁾.

ويقول الطبري: «فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عده من الأحرف الستة الباقية»⁽³⁾.

ويقول الطحاوي رحمته الله: «وبان بما ذكرنا أن تلك السبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد»⁽⁴⁾.

ويقول ابن أبي هاشم: «فثبتت الأمة على حرف واحد من السبعة التي خيروا فيها، وكان

= الممتع للعثيمين ج3 / ص81. ورسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين لعبد الفتاح شلبي ص5.

ورسم المصحف لغانم قدوري الحمد ص146.

(1) مجموعة الفتاوى ج13 / ص395.

(2) رواه ابن أخته في المصاحف كما في المرشد الوجيز ص107، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ج8 / ص293.

(3) تفسير الطبري ج1 / ص59.

(4) شرح مشكل الآثار ج8 / ص125.

سبب ثباتهم ورفضهم الستة ما أجمع عليه صحابة رسول الله ﷺ حين خافوا على الأمة.⁽¹⁾ ويقول أيضا: «وأما ما اختلفت فيه أئمة القراءة بالأمصار،...، فليس بداخل في معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»⁽²⁾.

فأنت ترى معنى هذا القول يرمي إلى أن مصحف عثمان بن عفان ﷺ كله مكتوب على حرف واحد، لا يغادر إلى غيره، وهذا المعنى مأخوذ من مذهب القوم في معنى الحرف كما مر عند سفيان ﷺ، فهم يرون أن الأحرف لغات، وحرف مصحف عثمان ﷺ إحداها وهو حرف قريش، دليلهم في ذلك ما في حديث أنس ﷺ قال: «وقال -أي عثمان- للرهب القرشيين الثلاثة: «ما اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم»⁽³⁾. فهو إذن أحد الأحرف لا غير.

وذهب آخرون ممن نصر القول بعدم اشتغال مصحف عثمان على جميع الأحرف السبعة إلى أن القراءات الباقية هي مما احتمله المصحف العثماني المكتوب على حرف واحد، لا أنها كل الأحرف السبعة، ذهب إلى ذلك أبو الفضل الرازي والمهدوي ومكي بن أبي طالب وابن الجزري رحمة الله عليهم⁽⁴⁾.

قال الحافظ ابن الجزري ﷺ: «وذهب جماهير العلماء؛ من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط»⁽⁵⁾.

وهذا قد يؤول إلى القول الأول، أي أن المصاحف العثمانية كتبت على حرف واحد، لكن هذا الحرف يحتمل كثيرا من حروف بقية الأحرف الستة، فعلى سبيل المثال: هجاء كلمة

(1) المرشد الوجيز ص 148.

(2) المصدر نفسه.

(3) رواه البخاري برقم (3506).

(4) سيأتي كلام كل واحد منهم.

(5) النشر في القراءات العشر ج 1 / ص 31..

﴿نشرها﴾ بالراء يحتمل ﴿ننشرها﴾ بالزاي، وهجاء ﴿النبي﴾ بلا همز يحتمل الحرف الآخر الذي هو بالهمز، وهجاء ﴿يعملون﴾ بالياء يحتمل ﴿تعلمون﴾، وهكذا، وهذا هو الذي صرح به الإمام مكّي بن أبي طالب، قال رحمه الله: «فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطة ولا مضبوطة، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية»⁽¹⁾.

ومثله قول أبي العباس المهدوي رحمه الله: «وأصح ما عليه الخذاق من أهل النظر في معنى ذلك، أن ما نحن عليه في وقتنا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن...»، ثم قال: «فثبت بهذا أن هذه القراءات التي نقرأها هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة، وتُرك ما سواها من الحروف السبعة لمخالفته لرسوم خط المصحف»⁽²⁾.

ودليل هؤلاء أن قراءات الأئمة اختلفت، ولا بد لاختلافها من مبرر ولا نجده إلا في حديث الأحرف السبعة، ومن ثم فإن الحكم بأنها من حرف واحد غير سليم، إذ لا يمكن جعل الواحد أشياء مختلفة، فلما كان الأمر كذلك كانت هذه الاختلافات مستقاة من الأحرف السبعة لكنها ليست كل الأحرف السبعة، إذ ثبت بطريق التواتر المعنوي وجود قراءات عن النبي ﷺ والصحابة رضوان الله عليهم، مع أنها مما لا يقبله المصحف العثماني، فكان هذا المذهب مذهبا وسطا بين المذهبين.

(1) الإبانة عن معاني القراءات ص 19.

(2) شرح الهداية ج 1 / ص 5-6، وينظر المرشد الوجيز ص 140-142.

المبحث الثاني

مناقشة هذه الأقوال والترجيح

إن الناظر لأول وهلة لهذه الأقوال -بمسلك عاطفي- يلاحظ ميلا من نفسه إلى القول الأول، لأنه قول حسن، يعضده النظر، وتوافقه الأصول، إذ من المسلّم عند المسلمين أن القرآن كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد ضمن الله تعالى حفظه كله، وما مات رسول الله ﷺ إلا وقد أداه إلى أصحابه، فلا يعقل أن يقوم أصحابه بإلغاء بعض وإثبات بعض، لأن ذلك ليس إليهم أولاً، ولأنه تبديل وتغيير لأمر الله تبارك وتعالى وهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان.

يقول أبو محمد بن حزم رحمته تعالى: «وأما دعواهم أن عثمان رضي الله عنه أسقط ستة أحرف من جملة الأحرف السبعة المنزل بها القرآن من عند الله تعالى، فعظيمة من عظام الإفك والكذب، ويعيد الله تعالى عثمان رضي الله عنه من الردة بعد الإسلام، ... ومعاذ الله من ذلك، وسواء عند كل ذي عقل إسقاط قراءة أنزلها الله تعالى أو إسقاط آية أنزلها الله تعالى ولا فرق، وتالله إن من أجاز هذا -غافلاً ثم وقف عليه وعلى برهان المنع من ذلك- وأصر، فإنه خروج عن الإسلام لا شك فيه، لأنه تكذيب لله تعالى في قوله الصادق لنا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر 9]»⁽¹⁾

وهؤلاء يجيبون عن اختلاف قراءات الصحابة بأنها لم تكن شيئاً، فإن الذي اختلفوا فيه إذا خالف مصحف عثمان إما أنه لا يصح إليهم منه شيء، وأما ما صح فإنما كان فيما نسخ وغير وبدل عند عدم علم الفريق المخالف بالنسخ.

يقول الباقلاني رحمته: «فوجب بذلك القطع على تصويب كل قارئ ببعض هذه السبعة الأحرف، وأنها بأسرها من عند الله تعالى، ... وأن عثمان لم يحرق شيئاً من المصاحف لتضمنها شيئاً من هذه القراءات، وأنه إنما حرق منها ومنع من التمسك به لتضمنها شيئاً لم يثبت أنه قرآن، وما أثبت على خلاف ما أنزل الله، أو لتضمنه الآية وتفسيرها التي يخاف على غير

(1) الإحكام في أصول الأحكام ج4/ ص162.

مثبتها توهمه لكون التفسير قرآنا، أو لتضمن تلك المصاحف لقرآن كان أنزل ثم نسخ ومنع وحظر رسمه، فلم يعرف ذلك من سمعه، أو أثبتته بذكره لنفسه لا ليجعل مصحفه إماما⁽¹⁾.

ويقول في موضع آخر: «وأن عثمان والجماعة إنما ألغت وطرحت أحرفا، وقرأت أحرفا غير معروفة ولا ثابتة، بل منقولة عن الرسول ﷺ نقل الأحاد، التي لا يجوز إثبات قرآن وقراءات بها»⁽²⁾.

لكن، عند التأمل الجلي للنصوص الواردة، فإن هذه المذهب يتهافت، ولا يقدر على القيام بحق الإقناع، لأن بناء الأمر النظري إنما يكون على قواعد التاريخ، لا على الاستنباطات الكلامية المجردة.

وقد حاولت جاهدا أن أجند لهذا المذهب قائلا من القرون المفضلة، فلم أظفر بشيء، حتى لكأنني أراه مذهبا محدثا، والله المستعان.

على كل، فالناظر إلى حال الصحابة رضوان الله تعالى عليهم يجد اختلافات شديدة بين قراءاتهم، مع إقرار رسول الله ﷺ للجميع، كما مر في قصة عمر وهشام رضي الله عنهما، ثم إنهم بعد وفاة رسول الله ﷺ لم يعلم أنهم نهوا عن شيء من ذلك، بل بقوا زمن أبي بكر على قراءاتهم، ثم زمن عمر أيضا، حتى كان الزمن الذي كتب فيه عثمان المصحف، فإنه ﷺ ألزم الجميع بالقراءة بما في مصحفه.

فقراءاتهم تلك التي اختلفوا فيها قبل كتابة المصحف هي من الأحرف السبعة التي أذن الله فيها ولا شك، إذ لا يمكن أن يقال هي من حرف واحد مع أنها مختلفة رسما، مثل قراءة: (الحي القيامة) [آل عمران 2]، وقراءة: (فامضوا إلى ذكر الله) [الجمعة 9]، وقراءة: (والذكر والأنثى) [الليل 3]، وغيرها كثير مما يدل على وجود أصل لهذا الاختلاف. ثم إننا لا نجد هذه الاختلافات في قراءات القراء الثابتة اليوم.

(1) الانتصار ج 1 / ص 364.

(2) الانتصار ج 1 / ص 61.

فإما أنها لم تكن قرآناً أصلاً - كما قرره الباقلاني والداني -، وإما أنها كانت كذلك، فإن كان الأول فما بال الصحابة كانوا يقرؤون بها في صلواتهم لا يعدونها إلى غيرها؟

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: لقد توفي الله عمر رضي الله عنه، وما يقرأ هذه الآية التي ذكر الله فيها الجمعة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة 9] ⁽¹⁾.

وأما إذا كان الثاني فإما أن تكون منسوخة أو لا، فإن كانت منسوخة فلا نسخ بعد وفاة النبي ﷺ، ويستطيع كل واحد أن يزعم أن قراءة غيره منسوخة، عن خرشة بن الحر أن عمر بن الخطاب رأى معه لوحاً مكتوباً فيه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة 9] فقال: «من أقرأك أو من أمل عليك هذا؟»، فقال: أبي بن كعب، فقال: «إن أبي كان أقرأنا للمنسخ، أقرأها: (فامضوا إلى ذكر الله)» ⁽²⁾.

وإن لم تكن منسوخة، فأين هي في قراءات القوم اليوم؟ لا يمكن الحمل إلا على أنها تركت.

ولا يمكن القول بأنها تركت لضعف في إسنادها أو لشذوذ من قرأ بها، فلو ضربنا مثلاً قراءة عمر السالفة (فامضوا إلى ذكر الله)، فإننا مع العلم بأن عمر رضي الله عنه كان يقرأ بها بمحض من جميع الصحابة في مسجد رسول الله ﷺ، ولم ينكرها عليه أحد، فإنه قد رواها عنه وعن ابن مسعود أصحاب الكتب بالأسانيد الصحيحة ⁽³⁾، فضلاً عن القراء.

(1) رواه الطبري في تفسيره رقم (34424)، وهو صحيح.

(2) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص 314، والقاضي ابن إسحاق في أحكام القرآن رقم (304)، وبنحوه ابن أبي شيبة في المصنف (5605).

(3) حديث عمر جاء من طريقين عنه:

الأولى من رواية سالم عن ابن عمر عنه، رواه عنه الزهري وحفظه بن أبي سفيان.

أما رواية الزهري فمن طريق معمر وسفيان بن عيينة ويونس ثلاثهم عنه.

فطريق معمر رواها عنه عبد الرزاق في مصنفه (5348)، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (ث 1787).

وطريق سفيان رواها عنه الشافعي في مسنده (204)، ورواها القاضي ابن إسحاق في أحكام القرآن (302) عن ابن

المديني عنه، وابن الأعرابي في معجمه (1101) بسنده عن ابن مهدي عنه، والبيهقي في السنن الكبرى (6078)

بسندته عن أحمد بن شيبان عنه.

وطريق يونس رواها الطبري في تفسيره رقم (34423) عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عنه.

وأما رواية حنظلة عن سالم فمن طريق الثوري وابن وهب وروح بن عباد عنه.

طريق الثوري رواها عنه عبد الرزاق في مصنفه (5350) عنه، والطبري في تفسير (34422) عن ابن حميد عن مهران عنه.

وطريق ابن وهب رواها الطبري أيضا في تفسيره (34423) عن يونس عنه.

وطريق روح رواها القاضي ابن إسحاق في الأحكام (303) عن ابن المديني عنه.

والرواية الثانية عن عمر جاءت من طريق خرشة بن الحر عن عمر.

رواها مغيرة عن إبراهيم عنه، من طريق هشيم وجريز بن عبد الحميد.

أما رواية هشيم فرواها أبو عبيد في الفضائل ص 314، وابن أبي شيبة في المصنف (5605)، وأما رواية جريز فرواها القاضي (304) عن ابن المديني عنه.

وأما حديث ابن مسعود فجاء من طرق ثلاث عنه.

الأولى: الشعبي عن ابن مسعود رواها الطبري في تفسيره (34436) عن ابن حميد عن مهران عن سفيان عن عطاء بن السائب.

والثانية: إبراهيم عن ابن مسعود، رواها عنه مغيرة والأعمش.

وإبراهيم وإن لم يسمع من ابن مسعود فإنه ذكر أن ما قال فيه قال ابن مسعود فإنما سمعه من عدة عنه.

أما طريق مغيرة، فرواها أبو عبيد ص 314 عن هشيم عنه.

وأما طريق الأعمش فمن طريق أبي معاوية وسفيان الثوري وشعبة ومحمد بن خازم.

فطريق أبي معاوية عند ابن أبي شيبة في المصنف (5604) عنه، وعند الطبري (34425) عن أبي السائب عنه.

وطريق الثوري عند عبد الرزاق في المصنف (5349) عنه، ومن طريقه الطبراني في الكبير (9539).

وطريق شعبة عند القاضي ابن إسحاق في الأحكام (305) عن حفص بن عمر عنه وعند الطبري (34426) من طريق ابن المنثى عن ابن أبي عدي عنه.

وطريق محمد بن خازم عند القاضي (306) عن ابن المديني عنه.

وجاءت الرواية أيضا عند الطبري (34435) عن مغيرة والأعمش كليهما عن إبراهيم من طريق ابن حميد عن مهران عنها. =

فلا يمكن القول -والحالة هذه- أن هذه الروايات لا تصح وأنها بأسانيد آحاد، إذ أننا لم تستقص، ومع ذلك قد عثرنا على أسانيد كهذه فكيف لو استقصينا؟ ثم كيف لو نظرنا في مواضع أخرى مما خالفت فيه القراءات مصحف عثمان رضي الله عنه؟

يقول ابن الجزري رحمه الله: «لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى، كان ما خالف الرسم يُقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة، وهذا قول محظور، لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة وعن النبي صلى الله عليه وسلم»⁽¹⁾.

أقول ما دام الأمر قد ظهر على هذه الحال، وما دامت الروايات قد ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بهذا الاختلاف، فلا يمكن الحمل إلا على أنها قراءات ذهبت مع مصحف عثمان، وإلا فكيف الحمل وكيف العمل؟

ولقد علم ابن حزم رحمه الله ثبوت ذلك عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنه لا مهرب له منه، فتملص منه رحمه الله بقوله: «كل ذلك موقوف على من روي عنه شيء ليس منه عن النبي صلى الله عليه وسلم البتة، ونحن لا ننكر على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم الخطأ، فقد هتفنا به هتفاً، ولا حجة فيما روي عن أحد دونه صلى الله عليه وسلم، ولم يكلفنا الله تعالى الطاعة له، ولا أمرنا بالعمل به، ولا تكفل بحفظه، فالخطأ فيه واقع فيما يكون من صاحب فمن دونه ممن روى عن صاحب والتابع، ولا معارضة لنا بشيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق، وإنما تلزم هذه المعارضة من يقول بتقليد صاحب على ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القرآن، فهم الذين يلزمهم التخلص من هذه المذلة، وأما نحن فلا، والحمد لله رب العالمين»، فيا لله للعجب! أكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤون قرآناً غير ما علمهم إياه رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ أليس ما يرويه الصحابة عن الله - ولم يكن مما يقال بالرأي - من قبيل المرفوع؟ لا نملك إلا أن نقول رحم الله العلامة ابن حزم.

= والثالثة: قتادة عن ابن مسعود، رواها عنه معمر، وهي مرسلّة، فإن قتادة لم يسمع من ابن مسعود.

رواها عنه عبد الرزاق في مصنفه (5346)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (9540).

ورواها عن أيضاً محمد بن ثور، عند القاضي (309) عن محمد بن عبيد عنه، وعند الطبري (34439) عن ابن عبد الأعلى عنه، والله أعلم.

(1) منجد المقرئين ص 22.

فإذا تقرر الأمر كذلك، تبين لنا أن القول الأول ما هو إلا قول نظري كلامي فلسفي، لا يمت إلى الواقع بصلة، وتبين لنا أيضا رجحان القول الثاني، وهو أن مصحف عثمان حوى بعضا من الأحرف السبعة، لا كلها.

بقي أن ننظر هل كان هذا البعض حرفا واحدا أم جملة من الأحرف؟
أقول وبالله أستعين:

إن القراءات الثابتة عن القراء المعروفين اليوم هي قراءات فيها اختلاف في اللفظ والمعاني، مع أن مصحف عثمان ﷺ يحتملها جميعا، إلا أحرفا يسيرة غرض عنها العلماء الطرف، فكونها من حرف واحد أمر متناقض، إذ لا يعقل ذاك، ولو قيل إنها من لغة واحدة، لأننا لو قلنا بذلك لصار عندنا كل حرف من الأحرف السبعة هو لغة، وكل لغة بها قراءات متعددة، وهذا مما لم يقل به أحد فيما أعلم.

يقول أبو الفضل الرازي رحمه الله: «وهذا مما يداخله النقض من وجهين:

أحدهما: من حيث إن مصحف عثمان ﷺ لم يكن على نسخة واحدة، بل كانت نسخا، وقد كان في كل واحد منها حروف ليست في الأخرى، ولا شك أن الاختلاف الذي ما بين النسخ من الأحرف السبعة المنزلة، وذلك غير حرف.

والثاني: أن جميع نسخ مصحف عثمان كُتِبَ غفلا من غير شكل ولا نقط، فلما كانت كذلك، وقرأ أئمة الأمصار من الصورة الواحدة -التي ليست بمشكولة ولا منقوطة- أوجها مختلفة الألفاظ باتفاق المعاني تحتها واختلافها، مما لم يكن أحد الوجوه منها أوجه أثراً من الآخر، ولا أولى بالصورة الواحدة المرسومة فيها من ضده، دلّ على أن جميع ذلك غير حرف من الأحرف المنزلة؛ ولا حرفين؛ ولا أكثر...

بلى، لو كانت مصاحف عثمان كلها على هجاء واحد ونسخة واحدة، من غير تغاير ما بينها -بحالٍ-، فكانت كلها مشكولة مقيدة منقطة، أو إن لم تكن مشكولة لم تقرأ الأئمة من الصور والغفل إلا وجها واحدا، لأمكن أن يقطع بنسخ ستة أحرف من السبعة، وأن المبقى الذي لم ينسخ، وكان يلزم الأئمة قاطبة أن لا يخالفوه في القراءة بحال، ولا بالحروف ولا

بالنقط والإعجام»⁽¹⁾.

أقول: ثم إننا إذا جئنا لعمل الصحابة الذين كتبوا المصحف ﷺ، فإنهم لما كتبوه إما أنهم ابتغوا كتابته على الأحرف السبعة جميعها، فلما كان متعسرا في جميع المواضع اكتفوا فيها يختلف رسمه بوجه واحد هو لغة قريش، وإما أنهم تقصدوا أن يكتبوه على حرف واحد تاركين الأحرف الستة الباقية.

وهذا وإن كان في الظاهر ليس فيه خلاف -لأن الحصيلة هي أن يكون المصحف مكتوبا بصفة واحدة لا تحتل غيرها مما يخالف هجاءه- فإني أجد الرأي الأول هو الأظهر، وهو الأمر الذي أولاه الصحابة ﷺ العناية، لأمر:

أولاً: لأن الأمر على ما ذكرنا أولاً، من أنه لا يحسن بالصحابة أن يلغوا أحرفاً من القرآن ثابتة إلا ما دعتهم إليه الضرورة، وسأبين وجه الضرورة في ذلك فيما سيأتي.

ثانياً: أن عثمان كان أحرص شيء على تأليف القلوب وجمع الكلمة، ويحسن بمن هذا حاله أن يسعى جاهداً في إرضاء الأطراف المتنازعة، بأن يجد حلاً يرضي الجميع.

ثالثاً: لأن الصحابة كتبوا نسخاً متعددة من المصاحف، أرسلها عثمان إلى الأمصار، ومع أنها كانت متفقة إلى حد كبير فإنه قد كان بينها خلاف، لست أعني ثبوت ألفٍ من حذفها، فإن ذلك شيء هين، وإنما القصد كما مر عند الرازي زيادة أحرف كاملة ونقصانها⁽²⁾.

وهذا الذي ذكرته هاهنا وإن لم أكن أقطع به -لأن لدينا نصاً في كتابتهم للقرآن على حرف قريش- فإن القلب إليه الآن أميل، والله أعلم.

قال أبو الفضل الرازي: «بل جميع ما نقرؤه في الحال من تغاير الألفاظ المنقول من طريق

(1) معاني الأحرف السبعة ص 321.

(2) من ذلك زيادة (من) في ﴿تجري تحتها الأنهار﴾ [التوبة 100]، وزيد الواء في ﴿سارعوا إلى مغفرة﴾ [آل عمران 133]، وفي ﴿الذين اتخذوا مسجداً ضراراً﴾ [التوبة 107] وفي ﴿ما كنا لنهتدي لولا أن﴾ [الأعراف 43] وغيرها، وزيد الفاء في ﴿من مصيبة بما كسبت﴾ [الشورى 30]، وزيادة (هو) في ﴿فإن الله الغني الحميد﴾ [الحديد 24]، وما إلى ذلك.

التواتر الموافق لمرسوم المصحف فهو من جملة الأحرف السبعة، وإن نسخ شيء منها فهو الأخف دون الأكثر، والله أعلم⁽¹⁾.

بقي علينا أن نوجه إسقاطهم لبعض الحروف التي كانت عندهم ثابتة صحيحة النقل إلى رسول الله ﷺ، ففي أي صنف نجعله؟

فأقول: إن القراءة بكل الأحرف لم تكن واجبة يوماً على الأمة، وإنما كانت رخصة رخصها الله تعالى لنبيه ﷺ، يوم أن كانت هذه الأمة بحاجة إلى هذه الرخصة، فلو اقتضت الأمة على وجه واحد من هذه الرخصة أو وجهين، لما قيل إنها فرطت وضيعت، بل إن قرأها والحمد لله محفوظ حفظاً تاماً كاملاً على الوجه الذي أراد الله تعالى، فلا نقص في ذلك.

يقول أبو العباس المهدوي رحمه الله: «إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وإذ قد أباح النبي ﷺ لنا القراءة ببعضها دون بعض لقوله ﷺ: ﴿فَأَقْرءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [المزمل 20]، فصارت هذه القراءات المستعملة في وقتنا هذا هي التي تسرت لنا، بسبب ما رآه سلف الأمة من جمع الناس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف وتكفير بعضهم لبعض⁽²⁾».

ويمكن أن أمثل ذلك بأن لو قرأ جميع من كان في زمن النبي ﷺ سورة الفرقان بحرف عمر بن الخطاب الذي أقرأه إياه رسول الله ﷺ، وتركوا حرف هشام بن حكيم رضي الله عنهما، هل كان في ذلك عليهم من بأس؟ ولو مات هشام، فلم يبق في الناس من يقرأ بقراءته، هل كان في ذلك خلل أو نقص؟ اللهم لا، فكذلك فيمن بعدهم.

وأزيد الأمر بيانا بأن أقول، لقد كانت هذه القراءات العشر وغيرها مما يقرأ به الناس في أمصار المسلمين على اختلافها، وكانت منتشرة مشهورة أيام عزة العلم وأهله، وإننا اليوم لا نجد بين المسلمين منها إلا أربع روايات، وإن كان أهل الاختصاص قد عنوا بها جميعاً، فهم لا يقرؤون بها دائماً، فإلى أين صارت تلك القراءات الزائدة على العشر والتي كانت صحيحة

(1) معاني الأحرف السبعة ص 322.

(2) شرح الهداية ج 1 / ص 6-7.

في أيامها، كقراءة ابن محيصن والأعمش وغيرهما، وهل ضاع القرآن بذهابها؟ اللهم لا. وخصوصا إذا علمنا أن بقاء الرخصة سيكون فتنة للناس، حتى وإن كانوا في موطن العلم مدينة رسول الله ﷺ، فمن لنا بدارئ بعد عثمان يفعل مثلهما فعل، حين يتسع الخرق على الراقع؟

عن أبي قلابة قال: حدثني رجل من بني عامر يقال له أنس بن مالك قال: «اختلفوا في القرآن على عهد عثمان حتى اقتتل الغلمان والمعلمون، فبلغ ذلك عثمان فقال: «عندي تكذبون به وتختلفون فيه! فمن نأى عني كان أشد تكذيبا وأكثر لحنا ...»⁽¹⁾.

وفي رواية قال: «لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، قال أيوب: لا أعلمه إلا قال: حتى كَفَر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان فقام خطيبا فقال: "أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون! فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافا وأشد لحنا»⁽²⁾.

وقد صدق حدس عثمان ﷺ، فجاءه النبأ بذلك بعد حين: عن ابن شهاب قال: ثم أخبرني أنس بن مالك الأنصاري: «أنه اجتمع لغزوة أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق، قال: فتذاكروا القرآن فاختلفوا فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة، قال: فركب حذيفة بن اليمان -لما رأى من اختلافهم في القرآن- إلى عثمان، فقال: «إن الناس قد اختلفوا في القرآن حتى -والله- لأخشى أن يصيبهم ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف»، قال: ففرع لذلك عثمان فرعا شديدا ...»⁽³⁾.

(1) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ج 8 / ص 132.

(2) رواه ابن أبي داود في المصاحف رقم (73)، والطبري في التفسير رقم (61) بنحوه.

(3) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن ص 282، وابن شبه في تاريخ المدينة ج 3 / ص 991، وابن أبي داود في المصاحف رقم (71)، وابن حبان في صحيحه رقم (4506).

الخاتمة

لا يغيب عن ذهن الحاذق أن الأصل في القراءات هي الرواية المسندة من الخلف عن السلف، كما هو الحال في زماننا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها إن شاء الله، لكن الرواية في زمن النهضة العلمية الإسلامية -أعني القرون الأولى- كانت على غير هذه الصفة، وهذا الموضوع متعلق بنشأة القراءات، وهو موضوع ذو أبعاد طويلة، قد ييسر الله فرصة لتناوله بمنه وكرمه سبحانه، إلا أنني أقول: ينبغي لمعارض المنحى الذي نحوته في هذا البحث والمذهب الذي نصرته أن يتأمل جميع الروايات التاريخية ويوفق بينها، دون أن يخضع ذلك للعواطف الفسيحة، والمشاعر الفياضة الحائلة دون التبصر بالحق، وهذا يحتاج إلى وقت وزمن، خصوصاً من لم يكن متخصصاً في هذا المجال، لأن ذلك التأمل يبعث في النفوس فهماً لا يمكن استلهاً من مجرد الآراء.

ثم إن القراءات التي هي اليوم بين أيدينا، ما نسبت إلى أصحابها إلا لأنها اختياراتهم من بين جميع مروياتهم عن شيوخهم، دون أن يقلدوا واحداً منهم بعينه، ولذلك لم تنسب إلى شيوخهم مع أنهم أسبق منهم، وهذه الاختيارات لم تأت اعتباراً دون ضابط يضبطها عندهم، بل قد كان لهم أسس ومقاييس يمشون عليها ويختارون بها، ومن أهم تلك المقاييس موافقة مصحف عثمان ما أمكن، مع التزام الرواية طبعاً.

فعلى سبيل المثال، من أقرب القراءات إلى قراءة ابن مسعود رضي الله عنه قراءة حمزة الزيات رحمه الله، أخذ قراءته عن الأعمش عن إبراهيم النخعي وغيره، وقد كانت قراءة ابن مسعود مخالفة في مواضع كثيرة للمصحف، ومع أن حمزة قرأ بقراءة غير ابن مسعود على غير الأعمش فقد لفق بين تلك القراءات لتكون موافقة للمصحف، وكان يحرص على الإبقاء على قراءة ابن مسعود في حرفه ما أمكن، دون أن يخل بهجاء مصحف عثمان، لست أقول هذا من عندي، وإنما جاء في ذلك أدلة.

قال سليم بن عيسى تلميذ حمزة وناشر علمه، وهو الذي نقرأ اليوم لحمزة من طريقه:

«ولم يخالف حمزة الأعمش فيما وافق قراءة زيد بن ثابت التي جمع عثمان رضي الله تعالى عنه الناس عليها إلا في أحرف يسيرة»⁽¹⁾، وقال ابن مجاهد: «وكان حمزة يعتبر قراءة عبد الله فيما لم يوافق خط مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه»⁽²⁾، أي يأتي بعبارتها مما يوافق خط المصحف.

وقال ابن الجزري: «قالوا: استفتح حمزة القرآن من حمران - هو ابن أعين -، وعرض على الأعمش وأبي إسحاق وابن أبي ليلى، وكان الأعمش يجوّد حرف ابن مسعود، وكان ابن أبي ليلى يجوّد حرف علي، وكان أبو إسحاق يقرأ من هذا الحرف وهذا الحرف، وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود ولا يخالف مصحف عثمان، يعتبر حروف معاني عبد الله، ولا يخرج من موافقة مصحف عثمان، وهذا كان اختيار حمزة»⁽³⁾.

فعاد الأمر إلى أن حمزة وغير حمزة رحمهم الله تعالى تركوا من القراءات التي رووها عن شيوخهم كل ما خالف المصحف وجنحوا بالناس إلى قراءات وافقت المصحف سواء كانت على الحرف الذي كتب عليه زيد أو غيره، ومن يدرينا أي الأحرف هو الذي كتب عليه زيد مصحفه؟

هذا، وأسأل الله في الختام أن يجعل ما قلته صواباً ويسامحني على ما ناب مني أو ند به قلبي، كما أسأله سبحانه أن يجعل عملي لوجهه خالصاً ولطريقته نبيه سالكاً، وأن لا يجرمنا الأجر والثواب، إنه خير تواب، وهو سبحانه خير عفو، وهو أرحم الراحمين.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، والحمد لله رب العالمين.

(1) السبعة في القراءات ص 74، وقراءات القراء المعروفين ص 150.

(2) السبعة في القراءات ص 73.

(3) غاية النهاية ج 1 / ص 262.

ثبت المراجع

- 1) الإبانة عن معاني القراءات، مكّي بن أبي طالب، ت: د. محيي الدين رمضان، ط1 (1427-2006) دار الغوثاني، دمشق، سورية.
- 2) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، ت: فواز زمري، ط (1425-2004) دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- 3) أحكام القرآن، القاضي ابن إسحاق، ت: د. عامر صبري، ط1 (1426-2005)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- 4) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم علي بن أحمد، ت: إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.
- 5) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر يوسف بن عبد الله، ت: علي البجاوي، ط1 (1412-1992)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- 6) أصول السرخسي، أبو بكر السرخسي محمد بن أحمد، ت: أبو الوفا الأفغاني، د. ط، د. ت، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد، الهند.
- 7) الاعتصام، أبو إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى، ت: سيد إبراهيم، ط (1424-2003) دار الحديث، القاهرة، مصر.
- 8) الانتصار للقرآن، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب، ت: محمد عصام القضاة، ط1 (1422-2001)، دار الفتح، عمان، الأردن؛ ودار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- 9) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي محمد بن عبد الله، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2 (1391-1982)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- 10) تاريخ المدينة المنورة، ابن شبة عمر النميري، ت: فهمي محمد شلتوت، طبع على نفقة: حبيب محمود أحمد. المصاحف، أبو بكر بن أبي داود السجستاني، ت: سليم بن عيد الهلالي، ط1 (1427-2006)، مؤسسة غراس، الكويت.

- 11) تاريخ دمشق، الحافظ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله، ت: عمر بن غرامة العمروي، ط (1415 - 1995)، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- 12) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر الطبري محمد بن جرير، ت: د. عبد الله التركي، ط 1 (1422 - 2001)، دار هجر، الجيزة، مصر.
- 13) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر الأندلسي يوسف بن عبد الله، ت: محمد الفلاح، ط (1400 - 1980) وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.
- 14) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد، ت: محمد صدوق، ط 1 (2005 - 1426)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 15) الجامع الصحيح، البخاري محمد بن إسماعيل، خدمة محمد زهير الناصر، ط (1311 هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر.
- 16) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين، د. عبد الفتاح شليبي، ط 4 (1419 - 1999)، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- 17) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، ط 1 (1402 - 1982)، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، العراق.
- 18) السنن الكبرى، البيهقي أحمد بن الحسين، ت: محمد عبد القادر عطا، ط 3 (1424 - 2003)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 19) الشرح الممتع على زاد المستقنع، العثيمين محمد بن صالح، ط 1 (1423)، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية.
- 20) شرح الهداية، أبو العباس المهدوي أحمد بن عمار، ت: د. حازم سعيد حيدر، ط 1 (1415)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.
- 21) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، النويري محمد بن محمد بن محمد، ت: مجدي محمد باسلوم، ط 1 (1424 - 2003)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- (22) شرح مشكل الآثار، أبو جعفر الطحاوي أحمد بن محمد، ت: شعيب الأرناؤوط، ط1 (1415 - 1995)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- (23) صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان، الفارسي علي بن لبان، ت: شعيب الأرناؤوط، ط2 (1414 - 1993)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- (24) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر، ت: محمد حامد الفقي، د.ط، د.ت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (25) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري محمد بن محمد بن محمد، ت: ج. برجستراسر، ط2 (1402 - 1982)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- (26) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني، ت: عبد العزيز بن باز ومحب الدين الخطيب، د.ط، د.ت، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- (27) فضائل القرآن، أبو العباس المستغفري جعفر بن محمد، ت: د. أحمد السلوم، ط1 (1427 - 2006)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
- (28) فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، ط2 (1420 - 1999)، دار ابن كثير، دمشق، سورية.
- (29) قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، الأندراي أحمد بن أبي عمر، ت: د. أحمد نصيف الجنابي، ط3 (1407 - 1986)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- (30) القواعد والإشارات في أصول القراءات، أبو العباس الحموي أحمد بن عمر، ت: د. عبد الكريم بكا، ط1 (1406)، دار القلم، دمشق، سورية.
- (31) كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد أحمد بن موسى، ت: شوقي ضيف، ط2 (1400)، دار المعارف، القاهرة، مصر.
- (32) الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن، المطيعي محمد بخيت، ط (1403 - 1982)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.
- (33) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، الجعبري إبراهيم بن عمر، ت: أحمد

- اليزيدي، ط (1419 - 1999)، وزارة الأوقاف الإسلامية، الرباط، المغرب.
- 34) مجموعة الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، ت: عامر الجزار وأنور الباز، ط 2 (1421 - 2001)، دار الوفاء، المنصورة، مصر.
- 35) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بكتاب الله العزيز، أبو شامة المقدسي عبد الرحمن بن إسماعيل، ت: د. طيار آتي قولاج، ط 2 (1406 - 1986)، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، تركيا.
- 36) المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي محمد بن محمد، ت: د. حمزة زهير حافظ، د. ط، د. ت، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر، جدة، السعودية.
- 37) معاني الأحرف السبعة، أبو الفضل الرازي عبد الرحمن بن أحمد، ت: حسن ضياء الدين عتر، ط 1 (1433 - 2012)، دار النوادر، دمشق، سورية.
- 38) المعجزة الكبرى القرآن، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
- 39) المعجم الكبير، الطبراني سليمان بن أحمد، ت: حمدي السلفي، ط 2، د. ت، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.
- 40) المقنع في رسم مصاحف الأمصار، أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد، ت: محمد الصادق قمحاوي، ط (1978)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر.
- 41) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني محمد عبد العظيم، ت: أحمد شمس الدين، ط (1416 - 1996)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 42) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري محمد بن محمد، ط 1 (1420 - 1999)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 43) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري محمد بن محمد، تخريج: زكريا عميرات، ط 1 (1418 - 1998)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- 44) هدي أهل الإيمان إلى جمع الخلفاء الراشدين القرآن، ابن المنير الحسيني محمد عارف بن أحمد، ت: د. مصطفى صميذة، ط 1 (1417 - 1996)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.